المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

التقرير القانوني الشهري

مارس 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

التقرير القانوني لشهر مارس 2023:
الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

إعداد وتحرير
وحدة المساعدة والدعم القانوني

إخراج فني
الوحدة الإعلامية

ملخص تنفيذي

تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، نشرتها القانونية الثالثة خلال عام 2023 والتي تغطي الفترة الزمنية من 1 مارس إلى 31 مارس 2023. وتهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام القضاء المصري خلال شهر مارس 2023 ومجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة. وكذا عرض وتحليل القوانين ومشاريع القوانين المعروضة على السلطة التشريعية وتنقسم النشرة إلى 4 أقسام رئيسية كما يلي:

يستعرض **القسم الأول** تصنيف القضايا التي نظرت خلال شهر مارس، من حيث نوع الدعم المقدم؛ حيث قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية دعما مباشرا لصالح 15 صحفيا في 15 قضية، ودعما غير مباشر لصالح صحفي واحد في قضية واحدة، بواقع 7 قضايا جنائية لصالح 7 صحفيين وعدد 9 قضايا عمالية وتظلمات لصالح 9 صحفيين. وقد تنوعت موضوعات القضايا خلال شهر مارس؛ حيث جاءت قضايا الإنضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة بعدد 6 قضايا، وجاءت قضايا الفصل التعسفي بعدد 5 قضايا، وقضايا استئناف أحكام الفصل التعسفي بعدد قضيتين، وقضايا المطالبة بالحقوق المادية المحجوبة، وقضايا القذف وإدارة موقع دون ترخيص، وتظلمات قيد الصحفيين بعدد قضية واحدة لكل منهم.

كما يستعرض **القسم الأول** من النشرة الجهات القضائية التي قامت بنظر قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال شهر مارس، والتي جاءت أمام 7 جهات قضائية؛ حيث نظرت دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة بمركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر 6 قضايا، ودوائر العمال بمحكمة جنوب القاهرة 4 قضايا، ودوائر استئناف العمال بمحكمة استئناف القاهرة قضيتين، ودوائر العمال بمحكمة جنوب الجيزة، ودوائر الأعمال بمحكمة شمال الجيزة، ولجنة تظلمات الصحفيين بمحكمة استئناف القاهرة ومحكمة الجنح الاقتصادية بعدد قضية واحدة لكل منهم.

ويتناول **القسم الثاني** من النشرة عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر مارس من عام 2023، وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في القضايا الجنائية في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر؛ حيث قام الفريق بحضور 6 جلسات تجديد حبس صحفيين/ات وإعلاميين/ات أمام غرفة المشورة بمحاكم الجنايات، و حضور جلسة محاكمة موضوعية أمام محكمة الجنح الاقتصادية، إلى جانب القيام بعدد 6 أعمال إدارية داخل نيابة أمن الدولة ومحكمة الجنح الاقتصادية وتنوعت الأعمال الإدارية بين تقديم طلبات باستخراج شهادات تفيد حبس الصحفيين احتياطيا و الاستعلام عن قرارات جلسات.

وفي القضايا العمالية حضر فريق الدعم والمساعدة القانونية، 6 جلسات أمام المحاكم الإبتدائية (أول درجة)، وحضور عدد ثلاث جلسات أمام محاكم الإستئناف إلى جانب القيام بعدد 30 عملًا إداريًا داخل المحاكم، وتنوعت الأعمال الإدارية بين استخراج صور من الأحكام وإقامة دعاوى قضائية لصالح صحفيين/ات وإعلاميين/ات وتسليم وتسلم أوراق قانونية الى قلم المحضرين بالمحاكم.

ويستعرض **القسم الثالث** من النشرة موضوع الشهر؛ حيث يتم اختيار موضوع أو مشكلة قانونية تخص الصحفيين/ات والإعلاميين/ات واثارتها خلال الشهر، وتبنت النشرة القانونية لشهر مارس 2023 الدعوة لانتخابات التجديد

النصفي الخاص بمجلس نقابة الصحفيين واختيار نقيب جديد خلفا للكاتب الصحفي ضياء رشوان المنتهية ولايته كنقيب للصحفيين، وتوضيح إجراءات الدعوة لانعقاد جمعية عمومية وفقا لنصوص قانون إنشاء نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970.

ويستعرض **القسم الأخير** من النشرة عرض بروفايل خاص بالصحفيين المحبوسين احتياطيا، وذلك من خلال عرض البيانات الاساسية للصحفي المحبوس والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتها، وكذا عرض أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي خلال مراحل القبض عليه ومرحلة التحقيق داخل النيابة ومراحل تجديد الحبس مع إبراز المواد القانونية التي تعتبرها انتهاكا قانونيا وقد وقع الاختيار على الصحفي بشبكة قنوات الجزيرة الإخبارية هشام عبد العزيز ليكون صحفي الشهر خلال شهر مارس 2023

مقدمة..

تعد حرية الصحافة مطلبًا رئيسيًا من المطالب التي يقوم عليها بناء الدول الديمقراطية الحديثة، وهي جزء أساسي ورئيسي من الحريات العامة، وتعد مؤشرًا على شكل وطبيعة نظام الحكم السائد في أي دولة. وتتيح حرية الصحافة تدفقاً حراً للمعلومات يساهم في تشكيل وعي المواطن وتوضيح ما له من واجبات وما عليه من التزامات.

ويعد الصحفيون نبض المجتمع وصوته، فمن المفترض أنهم من يمارسون دور الرقابة على سياسات الحكومة وتنفيذ برامجها ومشروعاتها. وتُعدّ خدمة المواطنين هدفاً أساسياً لوجود الصحافة، نظراً لقدرتها على نشر الأخبار والتأثير بشكلٍ غير محدود. ومن ثم فإن لوسائل الإعلام دورا هاما في تثقيف أفراد المجتمع وتوعيتهم بالقضايا العامة، كما أنها أداة لا غنى عنها في المناقشات العامة التي تساعد بصورة مباشرة في تعزيز تلك النقاشات التي تهدف النهوض بالمجتمع.

ومن أجل كل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين والإعلاميين؛ فنصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

وإلى جانب النصوص المعاهدات والمواثيق الدولية؛ حرص المشرع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة فنص الدستور المصري على حرية الصحافة، وحظر الرقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية في المواد 70، 71، 72 منه.

وعلى الرغم من كل ذلك يعيش الصحفيون في مصر أوضاعًا شديدة الصعوبة؛ فمن جانب السلطات يتعرض الصحفيون/ات إلى انتهاكات القبض والحبس والتعرض لاتهامات فضفاضة بسبب آرائهم، مثل نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية. ومن ناحية مؤسساتهم الصحفية يتعرض العديد من الصحفيين للفصل التعسفي دون حتى أن يمكنه الحصول على مستحقاته كاملة، ومن ناحية نقابتهم التي يفترض أن تؤازؤهم وتجلب لهم حقوقهم؛ يتعرض بعض الصحفيين إلى عدم إمكانية انضمامهم إلى نقابة الصحفيين لأنهم يعملون بمواقع الكترونية وليست مواقع ورقية. وتتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين بين حجري الرحى.

شهد شهر مارس استمرار السلطات القضائية والتنفيذية بحبس الصحفيين كأداة للتنكيل بهم، بالمخالفة لما ورد بنص الدستور المصري الذي حرص على حماية الحرية الشخصية للمواطنين في مادته رقم 54، والذي حرص على افتراض قرينة البراءة في المواطنين في مادته رقم 96، بل تجاوز الأمر الى استخدام الحبس الاحتياطي لفترات طويلة بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية لنص الفقرة الأخيرة من المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ 24 شهرا.

كما شهد الشهر إجراء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، التي أسفرت عن فوز الصحفي خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين عقب تنافسه مع رئيس تحرير الأخبار خالد ميري.

ولم تقتصر الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات على السلطتين القضائية والتنفيذية فقط بل

امتد إلى المؤسسات الصحفية التي يعملون بها، وتنوعت الانتهاكات إلى تكليف المؤسسات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل لهم متجاوزين المدة القانونية المنصوص عليها فى قانون العمل المصري وصولا إلى قيام المؤسسات بإنهاء علاقة العمل بشكل منفرد دون مسوغ قانوني وفصل الصحفيين/ات تعسفيا.

في إطار ذلك، تأتي، تتناول النشرة القانونية لشهر مارس 2023 الصادرة عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام رصد آخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمت في القضايا سواء أمام النيابات العامة وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وأمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية، وكذا عرض وتحليل لأهم القوانين المطروحة على السلطة التشريعية.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في إعداد هذه النشرة على عدد من المصادر وتنوعت بين المصادر المباشرة والمصادر غير المباشرة والتي تتمثل في:

• **المصادر المباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها سواء كانت محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو البرقيات التلغرافية المرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بالحضور التحقيقات وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

• **المصادر الغير مباشرة:** وتتمثل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام.

القسم الأول: تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال شهر مارس 2023

يتناول القسم الأول من التقرير تصنيف القضايا التي نظرت خلال شهر مارس 2023، من حيث نوع الدعم المقدم؛ تصنيف القضايا وفقا لنوع القضية؛ تصنيف القضايا وفقا لموضوع القضية؛ الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا واخيرا التوزيع الجغرافي للقضايا، وهو ما نستعرضه في النقاط التالية:

أ) تصنيف القضايا وفقا لنوع الدعم المقدم في القضايا:

قدم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة خلال شهر يناير 2023 دعما قانونيا مباشر لصالح 15 صحفيًا في 15 قضية، ودعما غير مباشر لصالح صحفي واحد في عدد قضية واحدة، وذلك وفقا للشكل التالي:

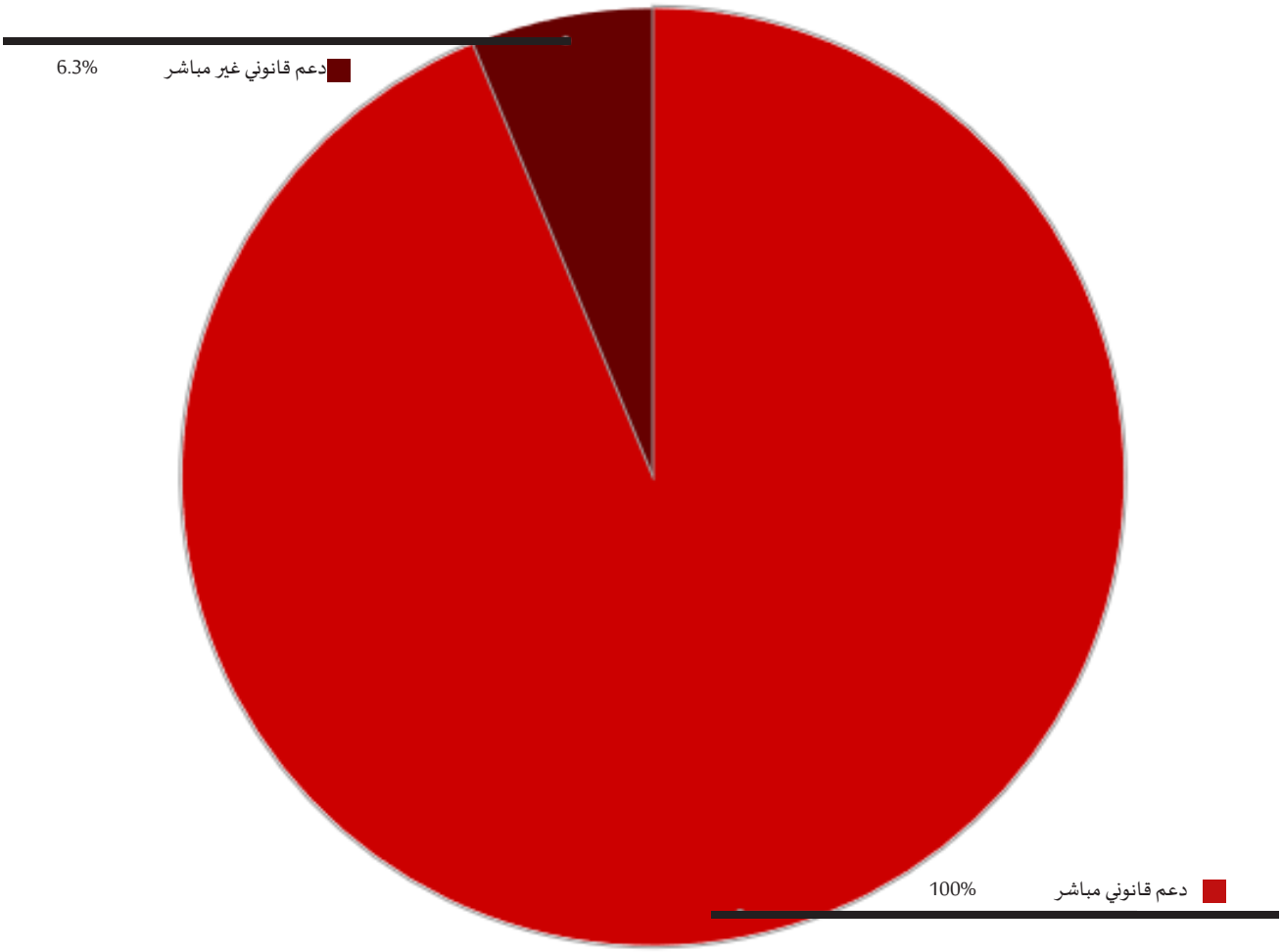

يتبين من الشكل السابق قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بتقديم الدعم المباشر بنسبة 93.7%، بينما قدمت دعما غير مباشر بنسبة 6.3% من القضايا التي نظرت خلال شهر مارس 2023.

ب) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر مارس من عام 2023؛ فقد تم تقديم الدعم القانوني المباشر لـ 6 صحفيين في عدد 6 قضايا جنائية، بينما تم تقديم دعم غير مباشر في قضية جنائية واحدة لصالح صحفي واحد. كما تم تقديم دعما مباشرا لصالح 8 صحفيين في 8 قضايا عمالية سواء المحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف إلى جانب تقديم الدعم المباشر لصالح صحفي واحد في تظلم واحد أمام اللجنة الاستئنافية الخاصة بالصحفيين، وهو ما يوضحه الرسم التالي:

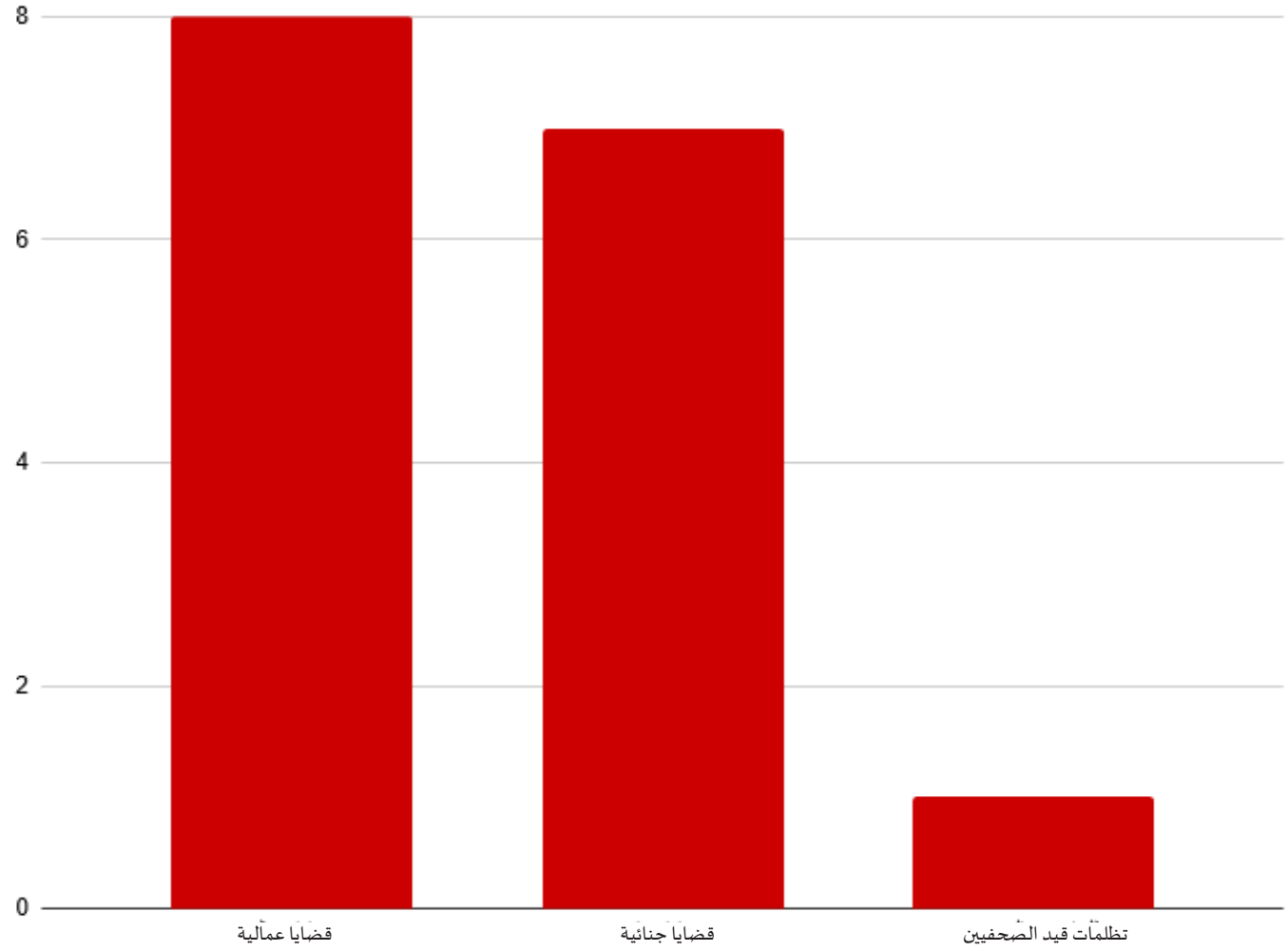

يتبين من الشكل السابق قيام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بتقديم دعما قانونيا في القضايا العمالية بنسبة 50%، فيما جاءت القضايا الجنائية بنسبة 43.7% وجاءت تظلمات قيد الصحفيين بنسبة 6.3% من إجمالي القضايا المنظورة خلال شهر مارس 2023

ج) تصنيف القضايا وفقا لموضوع القضية:

قدمت وحدة الدعم والمساعدة القانونية، الدعم القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، وتنوعت موضوعات تلك القضايا، حيث جاءت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر الأخبار الكاذبة بنسبة بلغت 60%، فيما جاءت قضايا الفصل التعسفي بنسبة بلغت 26.7%، بينما جاءت قضايا استئناف الفصل التعسفي بنسبة بلغت 13.3% وذلك وفقا للشكل التالي :

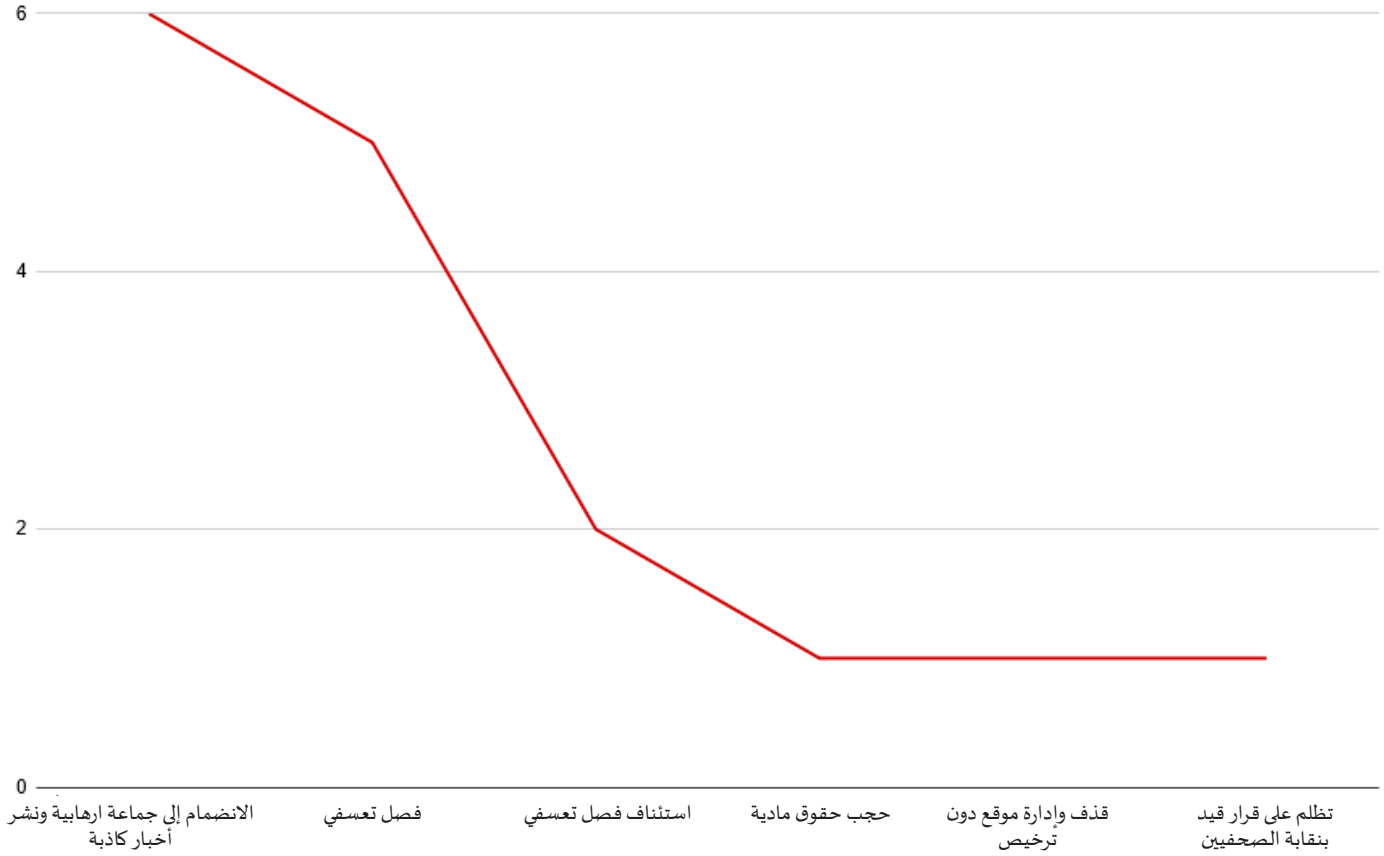

د- الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا:

حضر محامو وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، في قضايا الصحفيين/ات أمام 6 هيئات قضائية، وكان توزيعها وفقا للشكل التالي:

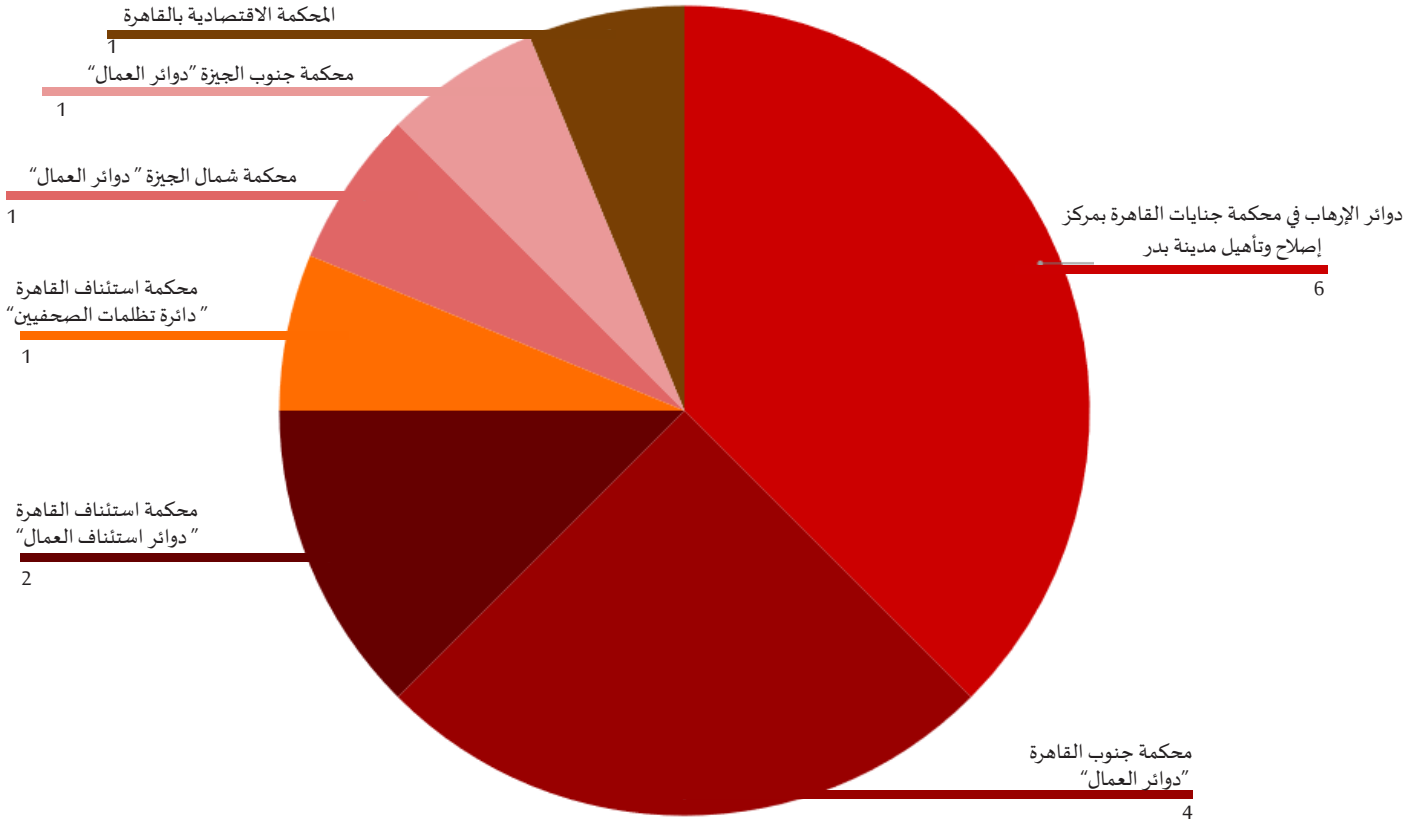

هـ) التوزيع الجغرافي للقضايا

وكان التوزيع الجغرافي لقضايا الصحفيين/ات على محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت محافظة القاهرة 14 قضية بنسبة بلغت 87.6%، وشهدت محافظة الجيزة قضيتين بنسبة بلغت 12.4%، وذلك وفقا للشكل التالي:

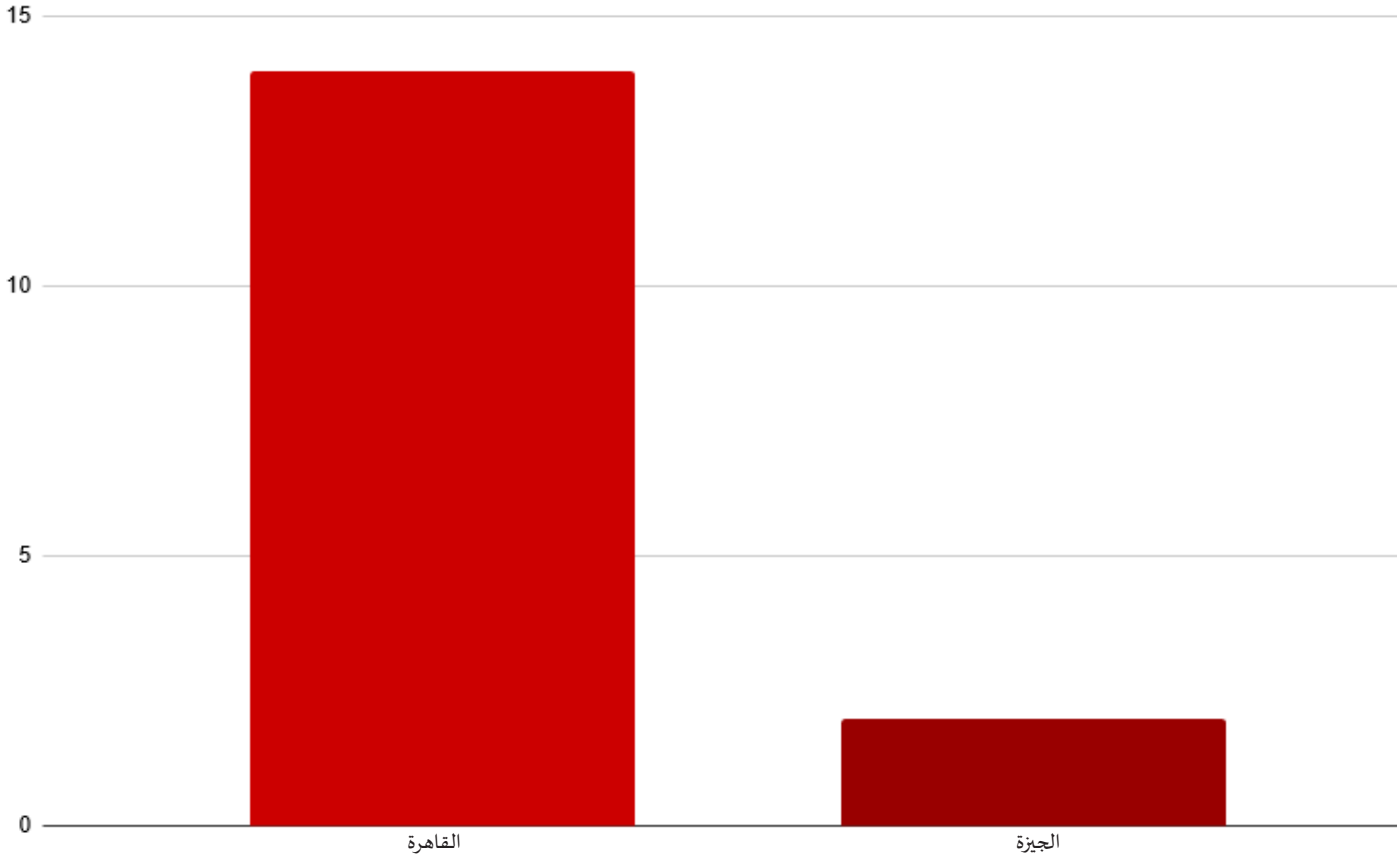

ويرجع تمركز القضايا بين محافظتى القاهرة والجيزة فقط إلى أسباب أهمها عرض جميع الصحفيين المقدم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركز المؤسسات الصحفية المدعى عليها في القضايا العمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتم عليه رفع القضايا العمالية في محاكم القاهرة والجيزة بسبب ما يعرف في القانون بالاختصاص المكاني للمحكمة.

القسم الثاني: مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر مارس:

يتناول القسم الثاني عرض مجهودات فريق الدعم والمساعدة القانونية داخل مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر مارس من عام 2023، وتمثلت مجهودات فريق وحدة الدعم القانوني بالمرصد في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر في القضايا الجنائية والقضايا العمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر ذاته، أو القضايا الأخرى المؤجلة في شهور أخرى، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

أولا: مجهودات الفريق في القضايا الجنائية:

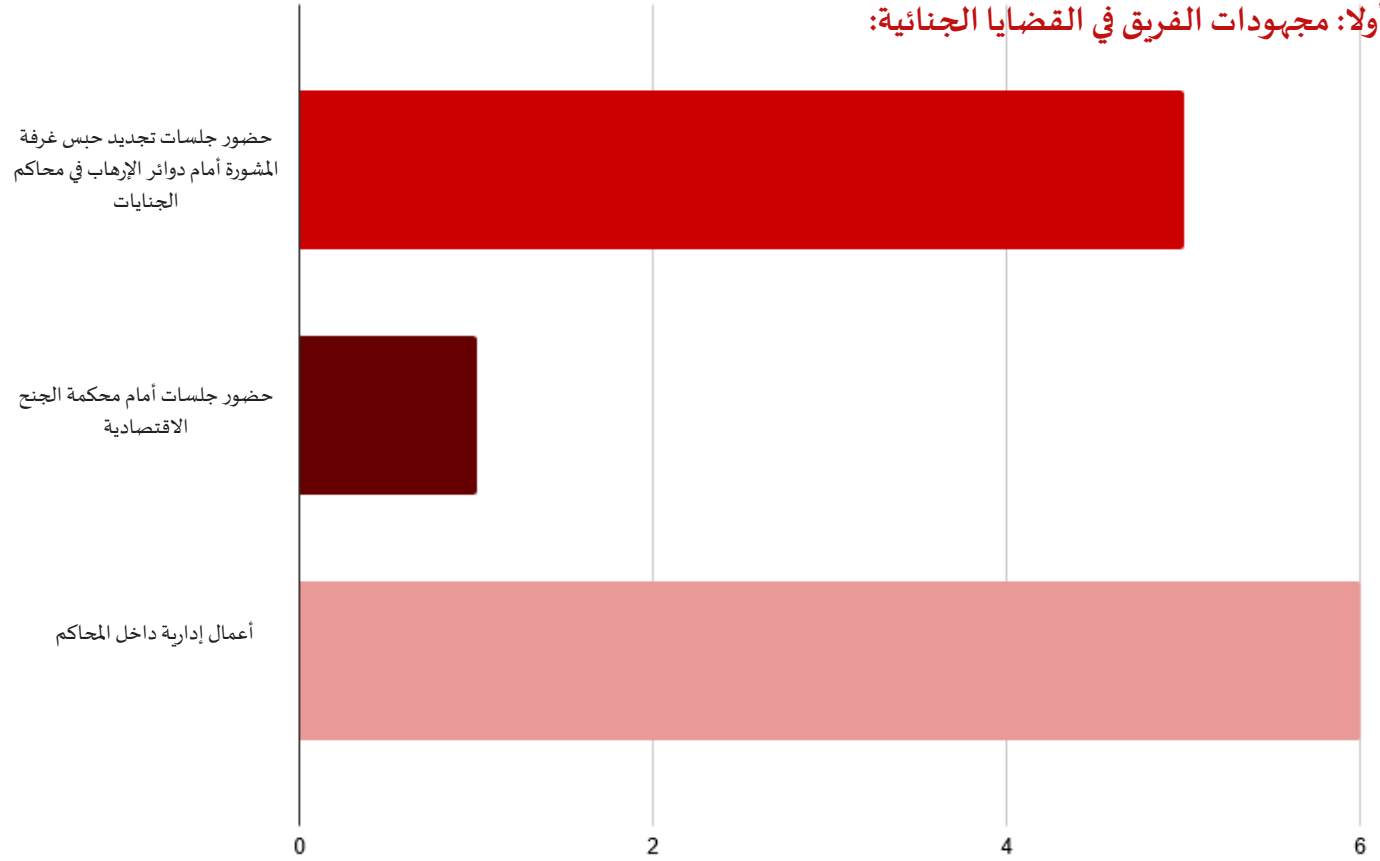

وفيما يلي بيان تفصيلي للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا الجنائية:

أ) الجلسات في القضايا الجنائية:

شهد شهر مارس من عام 2023 حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية إجمالي 6 جلسات تجديد لصالح 6 صحفيين، بواقع 5 جلسات لتجديد الحبس الاحتياطي لـ5 صحفيين محبوسين احتياطيا على خلفية عملهم الصحفي أمام دوائر الإرهاب في محاكم جنايات القاهرة في مركز إصلاح وتأهيل بدر، وجلسة واحدة لتجديد التدابير الاحترازية لصحفي واحد تم وضعه تحت التدبير الاحترازي بديلا عن الحبس الاحتياطي، بالإضافة لجلسة محاكمة واحدة لصالح صحفي أمام محكمة الجنح الاقتصادية على خلفية نشره عددا من الأخبار على موقعه الإلكتروني.

- عرض تفاصيل قضايا الصحفيين المحبوسين احتياطيا بسبب عملهم الصحفي:

القضية رقم 488 لسنة 2019 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: مصطفى الخطيب

المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي ومراسل لوكالة أسوشيتد برس الأمريكية

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الانترنت لارتكاب هذه الجريمة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة يومان إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهراً في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 22 مارس 2022 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر التأجيل لعدم حضور الصحفي بالجلسة نظرا لتعذر الاتصال بتقنية الفيديو بسجن بدر 1 والمودع به الصحفي.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: ربيع الشيخ.

المهنة بالتفصيل: صحفي ومنتج برامج بشبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

آخر تطورات القضية: في 29 مارس 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: بهاء الدين إبراهيم

المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 75 يومًا إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهراً في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 29 مارس 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 680 لسنة 2020 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: مدحت رمضان

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي في موقع شبابيك الإخباري

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام إلى جماعة إرهابية، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واستخدام حساب على شبكة المعلومات الدولية بهدف الترويج لأفكار الجماعة الإرهابية

الحالة الصحية للصحفي: حالته الصحية الجسدية مستقرة وإنما يعانى من أزمة نفسية نتيجة طيلة مدة حبسه الاحتياطي.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 30 يومًا، إلى جانب استمرار حبسه الاحتياطي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية بالمخالفة لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية والتي وضعت حدا أقصى للحبس الإحتياطي وحددته بـ ثمانية عشر شهراً في الجنايات، وسنتين إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي السجن المؤبد أو الإعدام.

آخر تطورات القضية: في 29 مارس 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 1365 لسنة 2018 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: محمود حسين

المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، نشر أخبار كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي للصحفي مستقر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تدوير الصحفي على ذمة القضية الماثلة عقب إخلاء سبيله في القضية رقم 1152 لسنة 2016 أمن دولة عليا، واستمرار حبسه لمدة عامين قبل أن يتم استبدال حبسه الاحتياطي بتدبير احترازي (ارتياد قسم الشرطة لعدد ساعات فى الاسبوع)، استمرار تجديد التدبير الاحترازي بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية للحبس الاحتياطي بموجب نص الفقرة الأخيرة من المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لمعاملة التدبير الاحترازي بمعاملة الحبس الاحتياطي وفقا لقانون الإجراءات الجنائية.

آخر تطورات القضية: في 29 مارس 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار العمل بالتدبير الاحترازي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 1956 لسنة 2019 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: هشام عبد العزيز .

المهنة بالتفصيل: معد برامج في شبكة قنوات الجزيرة الإخبارية.

الاتهامات الموجهة في القضية: الإنضمام إلى جماعة إرهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة.

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من تكلث على عظمة الركاب في الأذن الوسطى ويعاني من وجود مياه زرقاء على العين اليسرى ويعاني من ضعف عام في النظر.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من مرة منذ إلقاء القبض عليه في يونيو 2019، وكذا تعطيل تنفيذ قرار إخلاء السبيل الصادر لصالح في القضية رقم 1365 لسنة 2018 وتدويره وإعادة اتهامه بذات الاتهامات.

آخر تطورات القضية: في 29 مارس 2023 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يوما.

القضية رقم 560 لسنة 2022 جنح المقطم:

اسم الصحفي: سعيد جمال الدين

المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير بوابة المحروسة نيوز

الاتهامات الموجهة في القضية: قذف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات بيت الخبرة وإدارة موقع دون ترخيص

الحالة الصحية للصحفي: الوضع الصحي مستقر

آخر تطورات القضية: في 30 مارس 2022 قررت محكمة الجنح الاقتصادية تأجيل محاكمة الصحفي لجلسة 27 أبريل 2023.

ويقع عدد أخر من الصحفيين داخل السجون تحت مظلة الحبس الاحتياطي بخلاف من تم ذكر تفاصيل قضاياهم ولم يكن موعد العرض على المحكمة لنظر أمر حبسهم في القضايا المحبوسين على ذمتها في شهر مارس من عام 2023 وهم:

أ) صحفيون مقبوض عليهم بسبب عملهم الصحفي

- رؤوف عبيد ويعمل محررا صحفيا في جريدة روزاليوسف والمحبوس احتياطيا منذ يوليو 2022 على ذمة القضية رقم 670 لسنة 2022 أمن دولة عليا بتهم الانضمام الى جماعة ارهابية، نشر أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بـ 6 أعمال إدارية خاصة بالقضايا الجنائية في أيام مختلفة من شهر مارس سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى والشكل التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

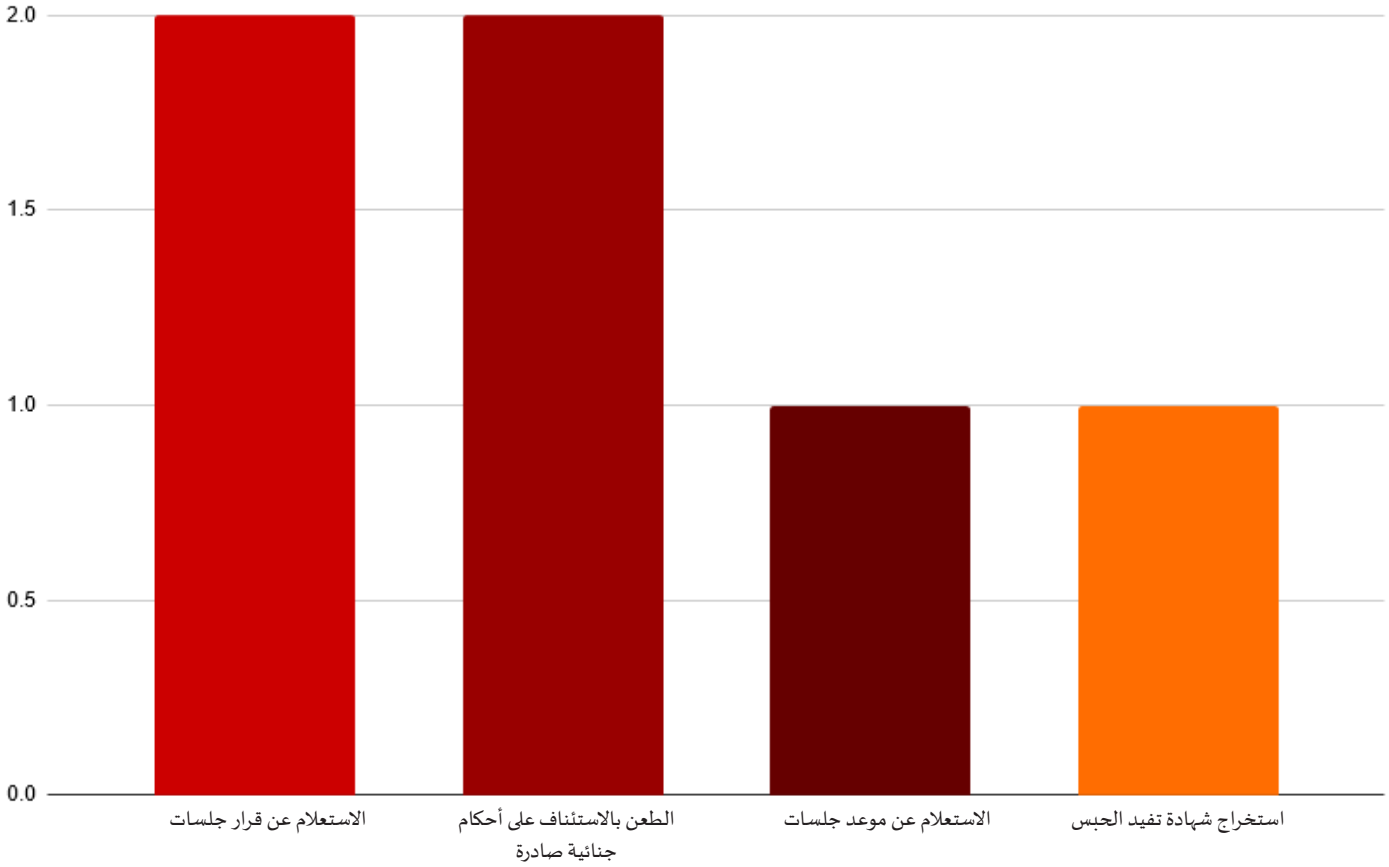

ثانيا: مجهودات الفريق في القضايا العمالية:

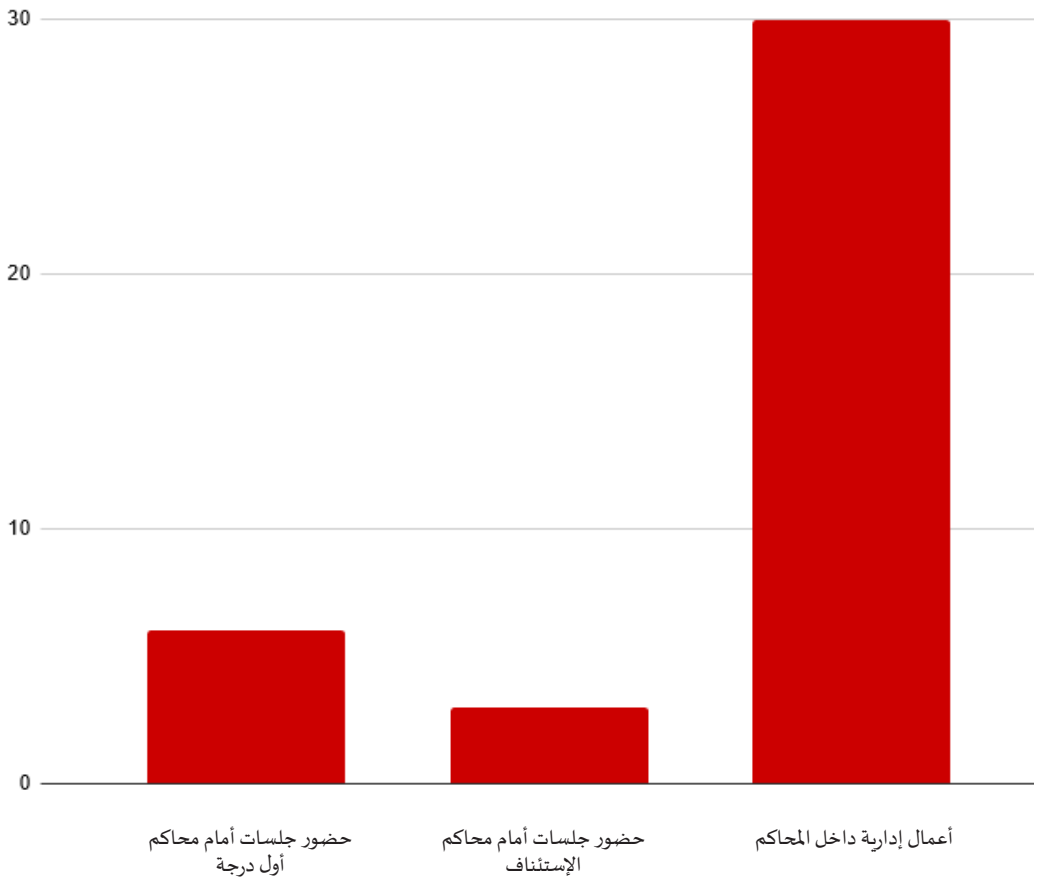

وفيما يلي بيانًا تفصيليًا للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا العمالية:

أ) الجلسات في القضايا العمالية:

شهد شهر مارس 2023 حضور فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية 12 جلسة لصالح 9 صحفيين/ات أمام محاكم أول درجة ومحاكم الاستئناف.

ب) الأعمال الإدارية:

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بـ 30 عملًا إداريًا خاصًا بالقضايا العمالية في أيام مختلفة من شهر مارس سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر نفسه، أو القضايا المؤجلة

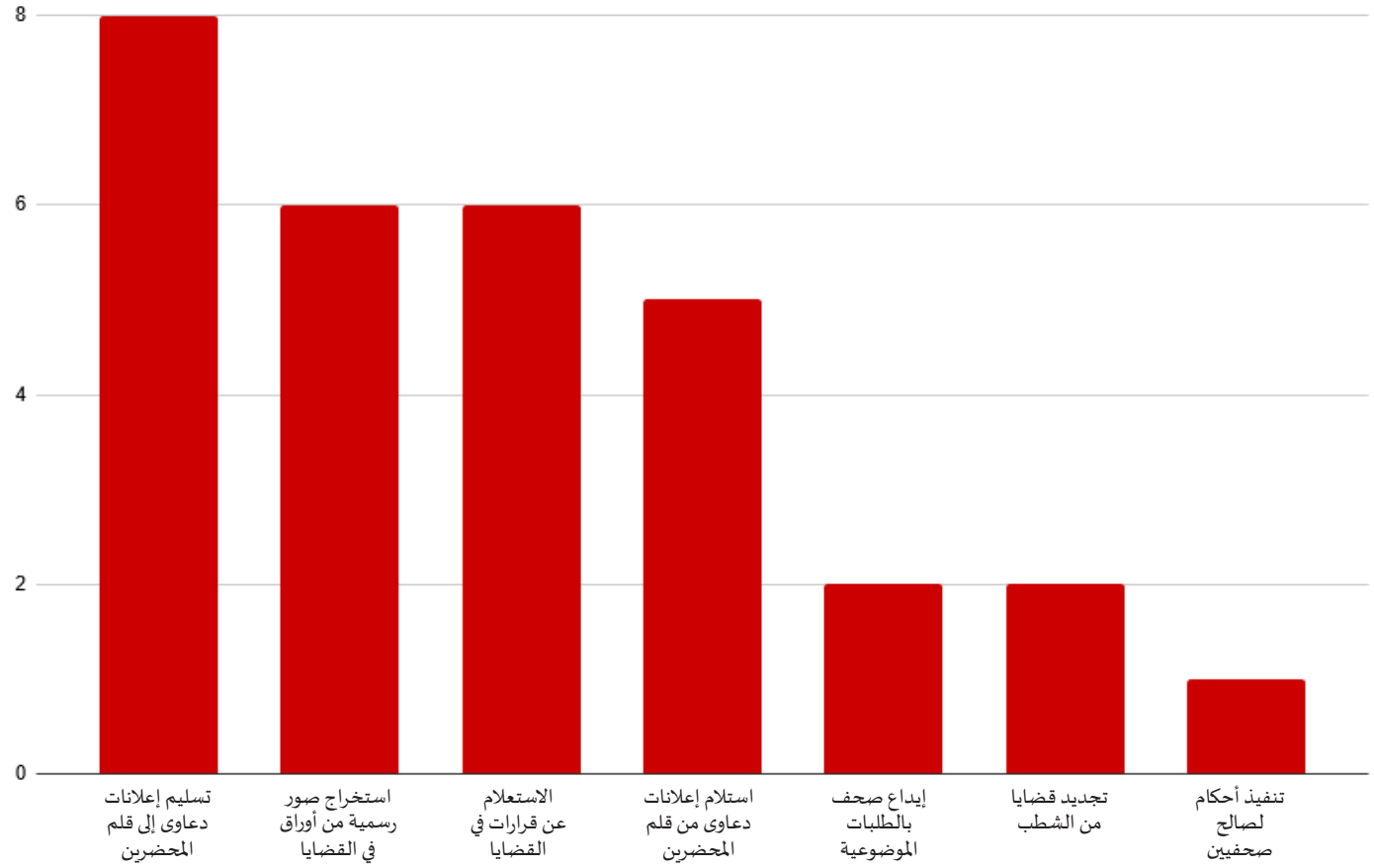

القسم الثالث: موضوع شهر مارس 2023:

• " انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين"

في منتصف الشهر وتحديدا في السابع عشر من مارس 2023 انعقدت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مقر النقابة الكائن شارع ثروت من شارع 26 يوليو لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، وعقد انتخابات التجديد النصفي للنقابة باختيار نقيبا للصحفيين، وعدد 6 أعضاء لمجلس النقابة بديلا للأعضاء التي انتهت مدتهم القانونية.

بدأت إجراءات الجمعية العمومية للصحفيين بتسجيل حضور أعضاء الجمعية العمومية والذين بلغوا 5062 صحفيا وصحفية بنسبة 54.5% من إجمالي من لهم حق التصويت. وقد شهدت العملية الانتخابية تنافسا حقيقيا بين المرشحين وتحت إشراف قضائي كامل لعمليات الاقتراع والفرز، وقد شهدت العملية الانتخابية ترشح عدد 11 صحفيا وصحفية للتنافس على منصب نقيب الصحفيين وترشح عدد 40 صحفيا وصحفية على منصب عضوية مجلس النقابة سواء تحت السن أو فوق السن.

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الصحفي ورئيس تحرير موقع "درب" الإخباري خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين بعد أن حصل على عدد 2450 صوتا من إجمالي الأصوات بعد منافسة مع رئيس تحرير مؤسسة الأخبار الصحفي خالد ميري والذي حصد عدد 2211 صوتا من إجمالي الأصوات ليصبح البلشي أصغر نقيبا للصحفيين منذ إنشاء النقابة.

وقد أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز كلا من الكاتب الصحفي هشام يونس، والكاتب الصحفي جمال عبد الرحيم والكاتب الصحفي عبدالرؤوف خليفة بمنصب عضوية مجلس النقابة فوق السن وفوز كلا من الكاتب الصحفي محمد يحي يوسف، والكاتب الصحفي محمود كامل والكاتب الصحفي محمد الجارحي بمنصب عضوية مجلس النقابة تحت السن عقب حصولهم على أعلى الأصوات من أعضاء الجمعية العمومية.

ونظم الباب الثالث من القانون رقم 76 لسنة 1970 الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين عضوية مجلس النقابة إدارة النقابة و الجمعية العمومية وإجراءات عقدها وكذا مجلس النقابة ومدة العضوية الخاصة بالنقيب وأعضاء مجلس النقابة.

فنصت المادة رقم 32 على أن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين تؤلف من الأعضاء المقيدين بجداول المشتغلين الذين قاموا بسداد الاشتراكات المستحقة عليهم حتى أخر السنة المالية المنتهية أو الذين تم اعفائهم منها، وتكون الجمعة الأولى من شهر مارس من كل عام موعدا لعقد الجمعية العمومية العادية للنقابة، ويجوز عقد جمعية عمومية غير عادية كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو بطلب موقع من عدد 100 صحفي ممن لهم حق حضور الجمعية، على أن يكون مقر انعقاد الجمعية العمومية مقر النقابة الرئيسي.

ونصت المادة 33 على اختصاص الجمعية العمومية والتي من بينها إنتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الذين انتهت مدة عضويتهم.

ونظمت المادة 34 إجراءات الدعوى لعقد الجمعية العمومية حيث نصت على أن يقوم النقيب بدعوة أعضاء الجمعية العمومية بإعلان ينشر في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل موعد انعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل على أن تتضمن موعد الجمعية وجدول أعمالها

ونظمت المادة 35 صحة انعقاد الجمعية العمومية بحضور نصف الأعضاء فإن لم يكتمل النصاب تؤجل لمدة أسبوعين مع إعادة إعلان الأعضاء بالموعد الجديد ويكون الإنعقاد صحيحا بحضور ربع الأعضاء.

ووضحت المادة 37 تشكيل مجلس النقابة من النقيب وعدد 12 عضوا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية نصفهم على الأقل ممن لم يتجاوز قيدهم بجداول المشتغلين خمسة عشر عاما.

واشترطت المادة على من يرشح نفسه لمنصب النقيب أن يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي العربي، وأن يكون قد مضى على قيده في الجدول 10 سنوات على الأقل وألا يكون قد صدر ضده أحكام تأديبية خلال الثلاث سنوات الماضية.

ونظمت المادة 38 عملية اختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة عن طريق الاقتراع السري وأن يكون الاختيار بالاغلبية النسبية من الاصوات الصحيحة للحاضرين.

وأوضحت المادة 43 مدة العضوية بمجلس النقابة وحددتها بأربعة سنوات تنتهي كل سنتين عضوية نصف أعضاء المجلس، ويقترع بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء لإنهاء عضوية ستة منهم، كما أوضحت المادة أن مدة النقيب هي عامين ولا يجوز للنقيب الترشح لأكثر من دورتين.

القسم الرابع: صحفي الشهر

يتناول القسم الرابع من النشرة عرض بروفايل صحفي يتضمن البيانات الرئيسية للصحفي، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمتها وكذا كافة الانتهاكات القانونية التي تعرض لها مدعمة بالمواد القانونية التي يعتبر بموجبها أنتهاكا، وقد وقع الاختيار على الصحفي والمعد بشبكة قنوات الجزيرة هشام عبد العزيز ليكون صحفي شهر مارس 2023، للاطلاع على البروفايل الخاص به من هنا

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org